



الجلسة ٦٥٨٤

الاثنين ١٨ تموز/يوليه ٢٠١١، الساعة ١٠/١٠  
نيويورك

الرئيس:	السيد فيتيفغ . . . . . (ألمانيا)
	الاتحاد الروسي . . . . . السيد زوكوف
	البرازيل . . . . . السيدة فيوتي
	البرتغال . . . . . السيد موراليس كابرال
	البوسنة والهرسك . . . . . السيد كولاكوفيتش
	جنوب أفريقيا . . . . . السيد لاهير
	الصين . . . . . السيد وانغ من
	فرنسا . . . . . السيد أرو
	غابون . . . . . السيد مونغاراموسوتسي
	كولومبيا . . . . . السيد أوسوريو
	لبنان . . . . . السيدة زيادة
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية . . . . . السيد تاتم
	نيجيريا . . . . . السيدة أوغوو
	الهند . . . . . السيد هارديب سينغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية . . . . . السيدة رايس

## جدول الأعمال

تقرير الأمين العام الثامن والعشرون عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2011/387)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.



والمصالحة الوطنية؛ وإجراء الانتخابات التشريعية؛ والتعافي الاقتصادي.

أولاً، لاستعادة القانون والنظام في جنوب البلد أهمية أساسية. في الوقت الحالي، توفر القوات الجمهورية لكوت ديفوار البيئة الأمنية، مع بعض المساعدة من الدرك والشرطة. وعلى الرغم من أن التحديات لا تزال قائمة في حي يوبوغون في أبيدجان، وكذلك في الجزء الغربي من البلد، فإن من غير المرجح، عموماً، أن تشكل العناصر المسلحة الموالية للرئيس السابق غباغبو وأنصاره تحدياً كبيراً للقانون والنظام.

ثانياً، فيما يتعلق بالمصالحة الوطنية، فهي تستفيد من الثقافة السياسية الإيفوارية الراضخة، التي تتميز بالتسامح واللاعنف وروح التسوية. ويمثل تعيين رئيس لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة، وتضعف مؤيدي السيد غباغبو، أولاً حسناً لتحقيق المصالحة في البلد.

ثالثاً، من المقرر إجراء الانتخابات التشريعية قبل نهاية العام. وقد بدأت الاستعدادات لدى قيام رئيس اللجنة الانتخابية المستقلة، السيد يوسف باكايوكو، بمزاولة عمله في نهاية الشهر الماضي. لكن، بينما يتوخى الزعماء الإيفواريون خطة طموحة إلى حد ما للانتخابات التشريعية، بما في ذلك زيادة مقاعد الجمعية الوطنية وإشراك السكان الذين بلغوا الآن سن الرشد في قائمة الناخبين، فإن من الضروري أن يتوفر لدى الهيئة المعنية بإدارة الانتخابات الالتزام القوي لمواجهة التحدي المتمثل في إجراء الانتخابات قبل نهاية العام الجاري. غني عن القول أن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار مستعدة تماماً، إلى جانب المجتمع الدولي، لتقديم المساعدة إلى اللجنة الانتخابية.

رابعاً، فيما يتعلق بتعافي البلد اقتصادياً، فبالرغم من بعض الشواغل، فإن معظم الخبراء يعربون عن آراء متفائلة بحدوث انتعاش اقتصادي إيجابي في كوت ديفوار بفضل

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## الحالة في كوت ديفوار

تقرير الأمين العام الثامن والعشرون عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2011/387)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل كوت ديفوار إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد تشوي يونغ - جن، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2011/387، التي تتضمن التقرير الثامن والعشرين للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

أعطي الكلمة الآن للسيد تشوي يونغ - جن.

السيد تشوي (تكلم بالإنكليزية): أبدى الشعب الإيفواري عزمًا لا يلين خلال أزمة ما بعد الانتخابات. لقد طُوي الآن، بفضل إسهام المجتمع الدولي، فصل مؤلم من تاريخ كوت ديفوار. في الوقت نفسه، فُتح فصل جديد، ينطوي على العديد من التحديات.

لقد تهيأت فرصة جيدة لإدارة الرئيس واتارا والمجتمع الدولي. والجهود جارية الآن للتصدي للمهام الرئيسية الأربعة التالية في مرحلة ما بعد الأزمة: استعادة القانون والنظام؛

وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مع زملائهم من فريق الأمم المتحدة القطري.

ويتصل التدبير الوقائي الثاني بإعادة تأهيل وتجهيز عدد من مكاتب المحافظات والمديريات التابعة لها في الغرب. وتتشاور عملية الأمم المتحدة مع مكتب الأمم المتحدة لبناء السلام لكي يقوم الصندوق بتمويل المشروع بحوالي ٥ ملايين دولار.

إننا نشعر بالثقة، إذ يعمل الرئيس واتارا وفريقه، اللذين تحلوا بقدر كبير من الصبر وبرودة الأعصاب خلال الأزمة، ليلاً ونهاراً للتصدي بنجاح لتحديات ما بعد الأزمة من أجل شعب كوت ديفوار.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر السيد تشوي على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل كوت ديفوار.

**السيد بامبا (كوت ديفوار)** (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أنقل إليكم تهاني وفد بلدي، بمناسبة توليكم، سيدي، رئاسة مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه. يسر وفد كوت ديفوار أن يشارك في هذه المناقشة بشأن الحالة في كوت ديفوار، مما يدل على اهتمام المجتمع الدولي الكبير بلدي. ويعتزم وفدي هذه الفرصة ليهنئ الأمين العام على التقرير الممتاز الوارد في الوثيقة S/2011/387، الذي تعتبر الوثيقة الأساسية لمناقشتنا.

إن مراسم التنصيب الرسمية لفخامة السيد الحسن واتارا التي جرت في ٢١ أيار/مايو في ياموسوكرو، العاصمة السياسية لكوت ديفوار، ومنحته الصلاحيات الكاملة رسمياً بصفتها رئيساً لجمهورية كوت ديفوار، تمثل عودة رسمية إلى النظام الدستوري في كوت ديفوار بعد ١٠ سنوات من الأزمة العسكرية والاجتماعية والسياسية، وخمسة أشهر من أزمة ما بعد الانتخابات، التي قدرت خسائرها البشرية بثلاثة

براعة شعب كوت ديفوار، والمتانة الأساسية للقطاع الزراعي في كوت ديفوار، واستعداد المجتمع الدولي، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، للتعاون مع إدارة واتارا.

ويبدو أن جميع هذه الجهود المتصلة بتلك المهام الأربع تتحرك في الاتجاه الصحيح. ومع ذلك، هناك حاجة إلى استعادة القانون والنظام سريعاً في جميع أنحاء البلد، لأن ذلك هو الشرط المسبق للقيام بالمهام الأخرى بنجاح. لأجل ذلك، يتعين إعداد رؤية واضحة لإنشاء هيكل للأمن القومي، بما في ذلك نظام القيادة والتحكم. من شأن ذلك أن يسمح بالنشر الفعال لعناصر الشرطة والدرك في جميع أنحاء البلد، الأمر الذي يتيح، بالتالي، إعادة عناصر الجيش إلى ثكناتهم.

تبدل السلطات الإيفوارية قصارى جهدها للإسراع باستعادة القانون والنظام في جميع أنحاء البلد. لقد شكل تعيين جميع كبار قادة الهيكل الأمني الإيفواري، في ٧ تموز/يوليه، بما في ذلك الجيش والدرك والشرطة، علامة مشجعة.

وبموازاة ما تقوم به حكومة كوت ديفوار، اتخذت عملية الأمم المتحدة اثنين من تدابير الضمانات في الجزء الغربي من البلد، حيث نرى قدراً معيناً من العجز الأمني.

يتعلق التدبير الأول بإنشاء ثمانية مخيمات عسكرية جديدة تابعة للعملية في الغرب، منها أربعة في منطقة الحدود مع ليبيريا. كما بدأت عملية الأمم المتحدة في العمل على إقامة معسكر للجيش في أوبواسو، على طول طريق محور أيبيدجان - أكرا، نظراً لوجود بعض المؤيدين السابقين لغابغو في غانا. وتعزز عملية الأمم المتحدة استكمال ذلك المشروع قبل نهاية الشهر. وبعد إكماله، سيتم تعزيز المعسكرات العسكرية التسعة، حيث سيعمل الموظفون المدنيون لعملية الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان وسيادة القانون والشؤون المدنية، وحماية الطفل، والمساواة الجنسانية

تقدم حقيقي، لا سيما إزالة جميع نقاط التفتيش التي ينعقد فيها القانون؛ وإعادة التأسيس الكاملة لقوات الشرطة والدرك، وذلك على الرغم من الصعوبات الكبيرة التي واجهتنا في توفير المعدات والمواد، وزيادة عدد الدوريات المختلطة التي تشمل قوات من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وقد ساعد ذلك على طمأنة المواطنين.

ولكن على الرغم من ذلك التقدم، فلا تزال هناك مخاوف جدية فيما يتعلق بالحالة في المنطقة الغربية من البلاد، ولا سيما في المنطقة المتاخمة لليبريا، حيث لوحظ نشاط الميليشيات والمرتزقة المواليين لقوات الأمن والدفاع التابعة للرئيس السابق غباغبو. وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلادي بقرار المجلس، القائم على أساس القرار ١٩٩٢ (٢٠١١)، الذي نص على إعادة نشر ثلاث طائرات هليكوبتر مسلحة، وكذلك الأفرقة العاملة في بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، لكي تعمل مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في ٣٠ أيلول/سبتمبر من عام ٢٠١١. ونعرب عن سعادتنا بالمثل بانعقاد مؤتمر قمة رؤساء دول اتحاد نهر مانو لرؤساء الدول، الذي عقد أمس في مونروفيا، وحضره كل من الحسن واثارا، رئيس كوت ديفوار، وإلين جونسون - سيرليف، رئيسة ليبريا، وألفا كوندي، رئيس غينيا. وقد كرر الرؤساء رغبتهم في توثيق التعاون من أجل تعزيز السلام والأمن الإقليميين. ولذا يأمل وفد بلادي في زيادة الدعم المقدم من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، والقوات الفرنسية التابعة لعملية ليكورن للجهود التي تبذلها القوات الجمهورية لكوت ديفوار، وذلك من أجل تحقيق استقرار الحالة الأمنية، لأنه ليس هناك أي شك في أن السيطرة على الحالة الأمنية أمر ضروري لتحقيق الأهداف الأخرى اللازمة لتطبيع الحالة ككل، بطريقة ناجحة.

وفيما يتعلق بالتسريح وإعادة الإدماج، فقد أصبحت إعادة توحيد الجيش تحت مظلة واحدة هي جيش القوات

آلاف حالة وفاة. انتهت هاتان الأزماتان بإلقاء القبض على الرئيس السابق، الذي رفض بعناد تسليم السلطة بعد أن خسرها سلميا في التصويت.

واليوم تعود كوت ديفوار تدريجيا إلى الحياة الطبيعية. فقد تم تشكيل حكومة جديدة تضم جميع الكيانات السياسية، باستثناء الجبهة الشعبية الإيفوارية، الحزب الذي كان في السلطة سابقاً، والذي رفض المشاركة في الحكومة الجديدة. وقد بدأت الحكومة مباشرة العمل فوراً، مع التشديد على السعي إلى تحقيق الفعالية. وخلال حلقة دراسية نظمتها الحكومة في يومي ٥ و ٦ تموز/يوليه، وترأسها رئيس الدولة نفسه، وضعت الحكومة إطاراً للعمل يقوم على ١٤ بندا استراتيجياً، وتمثل أيضاً التحديات التي تواجهها. ويوحد هذا البرنامج الرئاسي الذي أطلق عليه اسم برنامج الطوارئ، بين خطط على المدى القصير، مدتها ستة أشهر لكل قطاع من القطاعات، في إطار واحد شامل، يساهم فيه جميع وزراء الحكومة باستجاباتهم وبالحلول المثلى التي يقدمونها لتلبية الاحتياجات العاجلة للمواطنين الذين تأثروا على نحو مؤلم جدا بتأثر هذه السنوات المستمرة من الأزمة.

ويشير التقييم الذي اضطلعت به الحكومة للحالة العامة في البلاد، وكذلك التقييم الذي أجرته مختلف البعثات الأمم المتحدة وجميع شركائنا إلى ضرورة فهم العديد من التحديات التي تواجهها، والمطلوب معالجتها على وجه السرعة لكي لا نفقد الزخم الناشئ من التطبيع الحالي. ويتعين إحراز تقدم في الجبهات التالية: استقرار الوضع الأمني، ونزع السلاح، والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح قطاع الأمن، والمصالحة الوطنية، والحالة الإنسانية، وحالة حقوق الإنسان، وتنظيم الانتخابات، والانتعاش الاقتصادي.

وفيما يتعلق باستقرار الحالة الأمنية، فيمكننا الإعراب بوجه عام، عن سعادتنا ببعض المجالات التي تم فيها إحراز

ولهذا السبب، يسعى وفد بلدي للحصول على موافقة اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤)، ووفقاً للفقرة ٨ (هـ) من ذلك القرار، على السماح باستيراد المسدسات المطلوبة لتجهيز أفراد شرطتنا والدرك الوطنيين. وللسبب نفسه، نطلب من إدارة عمليات حفظ السلام، الإسراع بإعادة الأسلحة التي جمعتها عملية الأمم المتحدة من مخزونات الأسلحة الإيفوارية إلى وزارة الداخلية. ومن المفهوم أنه يتعين أن تستند إعادة هذه الأسلحة على خطة متماسكة تتضمن تسجيل ووضع العلامات على هذه الأسلحة.

وفيما يتعلق بحالة البنية التحتية المادية للسلطة القضائية، فهي مصدر قلق خطير. فقد نُهت سبع عشرة محكمة من جملة المحاكم البالغ عددها ٣٧ محكمة، بينما تم تخريب ٢٣ من أصل ٣٣ سجنًا. ولهذا السبب، يؤيد وفد بلدي تأييداً تاماً روح التوصية الواردة في التقرير بشأن وضع وتنفيذ برنامج عمل متعدد السنوات، وذلك لتقديم مساعدات مشتركة لقطاع العدالة، بهدف تعزيز خدمات الشرطة والجهاز القضائي ونظام العقوبات، وتحسين الوصول إلى العدالة في كوت ديفوار، فضلاً عن إعادة الإعمار الأولي الطارئة للبنية التحتية ذات الصلة وتوفير المعدات، مع الأخذ بعين الاعتبار المساعدات المقدمة من جانب الشركاء الآخرين في هذه المجالات.

وفي مجال المصالحة الوطنية، فقد بدأت الأمور تعود إلى نصابها أيضاً. فقد تم إنشاء الإطار الرئيسي لذلك: لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة، بموجب قرار صادر عن مجلس الوزراء. وقد بدأ رئيس اللجنة، رئيس الوزراء السابق، تشارلز كونان باي، مفاوضات مكثفة على كافة الأصعدة الاجتماعية والمهنية، وحتى الإثنية. وفي ذلك الصدد، فقد تمكنت من الشهادة على اجتماع عقد في أبيدجان يوم السبت الماضي، بين السيد باي والزعماء التقليديين للمنطقة الأصلية التي ينتمي إليها الرئيس السابق غباغبو. وقد تكلمت

الجمهورية الجديدة لكوت ديفوار حقيقة ماثلة الآن. وقد تم تنظيم حلقة عمل لإرشاد أفراد الجيش الجديد والجنود فيما يتعلق بقيم الوحدة، والمعنويات الجمهورية، ومبادئ احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وتوقع أن نرى مبادرات أخرى من هذا النوع، تهدف إلى غرس ثقافة حقيقية لاحترام القانون الإنساني الدولي، وحقوق الإنسان. لقد شهدنا إدماج ١١ ٠٠٠ جندي في الجيش الجديد، من بينهم ٨ ٧٠٠ من الأعضاء السابقين في القوات المسلحة التابعة للقوات الجديدة، وذلك وفقاً لاتفاقات أعادوغو، و ٢ ٣٠٠ من المرتبطين بالقوات الجمهورية لكوت ديفوار.

وفيما يتعلق بترع السلاح، فإن التقدم المحرز يبدو بطيئاً، نظراً لتعقيد هذه العملية. ومع ذلك، تواصل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تشجيع التسليم الطوعي للأسلحة التي يحملها أشخاص غير مصرح لهم. وبالتالي، فقد سعدنا بتسليم ١٠٠ من الأشخاص الأسلحة الخفيفة والقنابل اليدوية والذخيرة لعملية الأمم المتحدة في يوبوغون في ١٥ تموز/يوليه في إطار عملية قام بها قسم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التابع لبعثة الأمم المتحدة. وعليه، يأمل وفد بلادي في الحصول على الدعم المستمر من عملية الأمم المتحدة ومن شركائنا لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، على أن يكون ذلك بالتأكيد، على النحو المبين في تقرير الأمين العام (S/2011/387)، من أجل إنشاء برنامج جديد لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، قادر على التكيف مع الحالة الجديدة.

وبشأن إصلاح قطاع الأمن وصوص القانون والنظام، فإن نقص المعدات، وخاصة المسدسات، يؤثر بشكل خطير على فعالية قوات الشرطة والدرك، التي تعمل الآن بشكل كامل مرة أخرى كما ذكرت. فالترسانة الكاملة من المسدسات التي تحملها قوات حفظ القانون والنظام في كوت ديفوار، لا تتجاوز الـ ١٥ مسدساً، وهو أمر مثير للسخرية.

مساعدات إنسانية دولية كبيرة للاجئين الإيفواريين، ويتفق مع التوصية الواردة في التقرير، التي تشير إلى إنشاء بنية وطنية للتعاون في مجال المساعدات الإنسانية، وهي التي تؤكد على وجه التحديد، إمكانية التقييم الموحد للاحتياجات، ونشر هيئات العمل الإنساني، فضلاً عن متابعة الجهود الميدانية.

فيما يتعلق بالحالة الصحية والإصحاحية، يود وفدي أن يذكر المجلس بأن خلال الفترة الأكثر اضطراباً في الأزمة، أطلق الرئيس واتارا برنامجاً للرعاية الصحية المجانية يستهدف أكثر القطاعات المهملة من السكان، لا سيما النساء والأطفال. استمر تشغيل هذا البرنامج منذ شهر آذار/مارس وكلف الحكومة ١٠ ملايين دولار شهرياً، أي ما يعادل ٤,١ بليون من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية شهرياً. سيؤول هذا البرنامج لاحقاً لنظام تغطية طبية قائم بذاته. سأوجه من هنا الآن طلباً عاجلاً إلى جميع الشركاء لدعم هذا البرنامج، الذي يساعد في مكافحة الفقر، وأدعو المنظمات الخيرية والمنظمات الإنسانية الرئيسية إلى دعم هذه المبادرة.

ترتبط حالة حقوق الإنسان في كوت ديفوار بثقافة الإفلات من العقاب التي ميزت السنوات العشر السابقة من حكم نظام الرئيس غباغبو. ومن المهم أيضاً أن نلاحظ، في ظل ذلك النظام، أن النساء المحتجات اللاتي اعتقلن واحتجزن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ في المناطق المحيطة بأكاديمية الشرطة قد تعرضن للاغتصاب من قبل الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون. في ذلك الوقت، علق عضو رفيع المستوى في النظام تعليقاً يخلو تماماً من الرحمة لا يزال يشكل جزءاً حزيناً من الذاكرة الجماعية الإيفوارية. وقال "ما كان ينبغي لهن أن يخرجن للتظاهر".

في ظل ذلك النظام أيضاً قتل شرطي صحفياً أجنبياً شهيراً بدم بارد على الملأ. فاحتُفي بالشرطي باعتباره بطلاً، وتم تكوين ناد دعماً له، وطُبعت صورته على قمصان قصيرة

بإيجاز في ذلك الاجتماع، الذي أعرب فيه الزعماء التقليديون عن ثقتهم في السيد باي، وعن تفاؤلهم بعملية المصالحة الجارية، التي وصفوها بأنها قد بدأت بالفعل التخفيف من حدة التوتر في المنطقة.

وبالنسبة للسيد باي، فإن من الضرورة أن يملك شعب كوت ديفوار نفسه عملية المصالحة الوطنية هذه، وأن يردّها إلى حكمته وقيمه التقليدية المشتركة. ولذلك السبب، فهو يأمل في أن تعقب اكتمال جميع المفاوضات، فترة للحداد العام، إحياءً لذكرى جميع الذين لقوا مصرعهم جراء النزاع. فوفقاً لتقاليدنا، من شأن أجواء الحداد هذه أن تهيئ الظروف الملائمة لغرس الحقيقة في الحوار. غير أن رئيس اللجنة لا يقلل مطلقاً من المصاعب المتعلقة بتوفير الوسائل، وخاصة الوسائل المالية، اللازمة لإنجاح جهود بكل هذا القدر. وسوف تضطلع اللجنة ببعثات معلومات في كل من جنوب أفريقيا، والمغرب ورواندا، بهدف الاستفادة من تجارب هذه الدول. ويسعى وفد بلدي للحصول على مساعدة بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وشركاء اللجنة في مجالات الخبرة والتمويل، وبناء القدرات، ووضع وتمويل خطة للاتصالات وغيرها من أشكال الدعم ذات الصلة.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، فقد عاد ٦٠ ألفاً من المشردين واللاجئين إلى بيوتهم. وبقي نحو من ١٤٠ ألفاً، معظمهم في مخيمات اللاجئين المقامة على الحدود الليبرية. ولا تزال وتيرة عودة اللاجئين والمشردين إلى بيوتهم بطيئة، بسبب نقص الوسائل اللازمة لتلبية احتياجاتهم. وقد تلقينا في بعض الأحيان، مساعدات من قبل بعض المبادرات الخاصة في إعادة مجموعات بكاملها. وفي ذلك الصدد، فقد نظم وزير التجارة في كوت ديفوار، السيد داغوبير بونزو، وهو نفسه مواطن أصلي من المنطقة الحدودية المشتركة مع ليبيريا، عملية شملت إعادة ٥ آلاف من النازحين إلى بيوتهم على نفقته الخاصة. ويسعى وفد بلدي إلى الحصول على

لا يمكن دحضها. زار وزير حقوق الإنسان أحد مراكز الاعتقال بينما كنت أغادر كوت ديفوار.

أغتتم هذه الفرصة لأؤكد مرة أخرى عزم رئيس الجمهورية، فخامة السيد الحسن واتارا، على العمل بحزم لضمان احترام حقوق الإنسان في كوت ديفوار، والعمل على نشوء دولة تقوم على احترام سيادة القانون والشفافية، وتكافح من أجل إنهاء الإفلات من العقاب، وتعزيز تلك الدولة. لذا يود وفدي أن يطلب أن تدعم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار الجهود التي تبذلها الحكومة لتعزيز ثقافة تحترم حقوق الإنسان.

فيما يتعلق بالانتخابات التشريعية، يجب أن نتقل الآن إلى المرحلة الثانية من العملية الانتخابية، لا سيما الانتخابات التشريعية، على النحو المنصوص عليه في اتفاق واغادوغو السياسي. في ذلك الصدد، تسعى حكومتي إلى الحصول من العملية على الدعم والمساعدات اللوجستية والتقنية. وتمثل العملية الانتخابية جزءاً من كل، ويطلب وفدي الإبقاء على الدور التصديقي الذي تضطلع به الأمم المتحدة، مع الأخذ بعين الاعتبار، بالطبع، خصوصيات الانتخابات التشريعية. لا يوجد أي سبب لعدم استمرار عملية اتضحت قيمتها للعيان، وقد مكنتنا من تأكيد احترام الشعب. لذا، فإننا نؤكد مجدداً الدور التصديقي القائم حالياً الذي تضطلع به عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

علاوة على ذلك، سيجري تعديل تشكيلة اللجنة الانتخابية المستقلة حتى تؤخذ التغيرات التي حدثت مؤخراً في الاعتبار. وهنا أيضاً، تود الحكومة أن تظل تمثيلية وشاملة من أجل كفالة مصداقية العملية الانتخابية. سوف نطلب من عملية الأمم المتحدة مواصلة دعم العملية برمتها، كما فعلت خلال الانتخابات الرئاسية، في جميع المراحل.

الأكام. وأذكر أيضاً أن في ظل ذلك النظام اختفى صحفي تحقيقات كان يجري تحقيقاً عن صناعة البن والكافوا ولم يُعثر عليه حتى الآن. وكان قد شوهد للمرة الأخيرة مع شخص كان على صلة وثيقة بالسيدة الأولى السابقة.

وبما يتعلق بالنظام السابق، كانت كل الفظائع والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي عانى منها السكان على مدى السنوات العشر الماضية من الأمور الطبيعية والعادية. يمكننا أن نفهم بسهولة لماذا كان هناك ٣٠٠٠ من الضحايا خلال الأشهر الخمسة من أزمة ما بعد الانتخابات في كوت ديفوار.

وأشير مؤكداً من جديد إلى أن الرئيس واتارا وحكومته قد ورثا دولة بلا قانون حيث يتعين إعادة بناء كل شيء. هذا هو السبب الذين جعلنا ننشئ وزارة لحقوق الإنسان والحقوق المدنية ضمن الحكومة الحالية، من بين أهدافها، أولاً إصلاح القطاع الأمني تمثياً مع المعايير الدولية، وثانياً؛ كفالة أن يُنظر إلى حقوق الإنسان والحقوق المدنية باعتبارها واجباً مدنياً وغرس ثقافة التسامح حتى يتسنى للأشخاص المشردين داخليا واللاجئين العودة إلى ديارهم؛ وثالثاً، جعل الوصول إلى المحاكم أكثر يسراً وفقاً لقانون أصول المحاكمات المدنية الإيفوارية؛ ورابعاً، مواءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية.

وفيما يتعلق بظروف احتجاز السياسيين المنتظمين إلى النظام السابق الذين هم تحت الإقامة الجبرية، أستطيع أن أؤكد للمجلس أنهم لا يعاملون، بأي حال من الأحوال، بطريقة لاإنسانية أو مهينة. لقد عدت من كوت ديفوار يوم السبت بعد أن أمضيت أسبوعين هناك. خلال ذلك الوقت، التقيت بوزير العدل، ووزير حقوق الإنسان ووزير الداخلية. لا تستند الادعاءات المقدمة على أي أدلة صحيحة أو

كوت ديفوار من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ومن عملية ليكورن على مدى الأشهر الاثني عشرة المقبلة. تحتاج كوت ديفوار إلى عملية كبيرة وقوية لحفظ السلام من أجل تعزيز سلامها المستعاد ولكنه لا يزال هشاً.

ستبذل كوت ديفوار كل جهد ممكن لبناء قدراتها الذاتية لضمان أمنها بشكل كامل في أقرب وقت ممكن، لكن يجب الاعتراف بأننا، في الوقت الحالي، لن يكتب لنا النجاح بدون مساعدة من الأمم المتحدة. لهذا السبب يجب تمديد ولاية عملية الأمم المتحدة وعملية ليكورن. لا غنى عن ذلك الدعم وتلك المساعدة، في وقت تنفذ فيه الحكومة هدفها المتمثل في وضع البلد مرة أخرى على طريق التقدم للأشهر الاثني عشر المقبلة.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. والآن أدعو أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا حول الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.

وفيما يتعلق بالحالة الاقتصادية، خرج اقتصاد كوت ديفوار في مرحلة ما بعد الانتخابات عن مساره الصحيح، لكنه يحتفظ بأساس راسخ ولديه إمكانات للتعافي لا تتطلب سوى أن تبدأ في إعادة الإعمار من أجل الانطلاق. على المدى القصير، سيصبح خلق فرص عمل مدرة للدخل، لا سيما للشباب والنساء، أمراً لا غنى عنه لضمان الانتقال المتناغم إلى مشاريع كبرى في مجال الصناعة الزراعية والبنية التحتية يمكن أن تحقق نمواً كبيراً. يأمل وفدي في زيادة التمويل من خلال المشروع السريع الأثر لعملية الأمم المتحدة من أجل ضمان استقرار تلك المرحلة الانتقالية.

في الختام، رحبت حكومتي، من منظورها لبناء السلام، بمعظم التوصيات ذات الصلة الواردة في تقرير الأمين العام المعروض علينا. ويشدد التقرير على الضرورة الملحة لأن يواصل المجتمع الدولي مساعدة كوت ديفوار. يجب علينا تجنب العقبات التي يمكن أن تقوض الجهود وكل ما تم إنجازه بهذه التكلفة العالية.

خلال لقائي بالرئيس الحسن واثارا في أبيدجان قبل عودتي، طلب مني الرئيس أن أنقل إلى أعضاء المجلس ما تأمله